اخواهو

الله تعالى وهو في مقام أنزل إلى الأرض وافهم النبي صلعم ما فهمه عند سدرة المنتهى من غير نقل الذات
الكلام فإن قيل إن أريد بكلام الله المنتظم من الحروف المسموع من غير اعتبار تعيين المحل فكل أحد منا
يسمع كلام الله تعالى وكذا إن أريد به المعنى الأزلي وأريد بسماعه فهمه من الأصوات المسموعة فما وجه اختصاص
موسى صلعم بأنه كليم الله تعالى قلنا فيه أوجه أحدها وهو اختيار الإمام حجة الإسلام أنه سمع كلامه الأزلي
بلا صوت ولا حرف كما ترى ذاته في الآخرة بلا كم وكيف وهذا على مذهب من يجوز تعلق الرؤية والسماع
بكل موجود حتى الذات والصفات لكن سماع غير الصوت والحرف لا يكون إلا بطريق خرق العادة وثانيها
أنه سمع بصوت من جميع الجهات على خلاف ما هو العادة وثالثها أنه سمع من جهة لكن بصوت غير
مكتسب للعباد على ما هو شأن سماعنا وحاصله أنه أكرم موسى صلعم فأفهمه كلامه بصوت تولى تخليقه
من غير كسب لأحد من خلقه وإلى هذا ذهب الشيخ أبو منصور الماتريدي والأستاذ أبو إسحق
الإسفرايني قال الأستاذ واتفقوا على أنه لا يمكن سماع غير الصوت إلا أن منهم من بت القول بذلك
ومنهم من قال لما كان المعنى العالم بالنفس معلوما بواسطة سماع الصوت كان مسموعا وإلا فلا خلاف في
اللفظ لا معنوي هو س الثالث الوجه الثالث أن كلامه لو كان أزليا لزم الكذب في أخباره
لأن الإخبار بطريق المضي كثير في كلام الله تعالى مثل إنا أرسلنا وقال موسى وعصى فرعون إلى
غير ذلك وصدقه يقتضي مسبوقية وقوع النسبة ولا تتصور المسبوقية على الأزلي فتعين الكذب وهو
محال أما أولا فبإجماع العلماء وأما ثانيا فبما تواتر من أخبار الأنبياء الثابت صدقهم بدلالة المعجزات
من غير توقف على ثبوت كلام الله تعالى فضلا عن صدقه وأما ثالثا فلأن الكذب نقص باتفاق العقلاء وهو
على الله تعالى محال لاستلزامه العجز أو الجهل أو العبث وأما رابعا فلأنه لو اتصف الأزلي بالكذب في خبر
ما لامتنع صدقه فيه لأن ما ثبت قدمه امتنع عدمه لكنا نعلم بالضرورة أن من علم الشيء لا يمتنع عليه أن يخبر
عنه على ما هو عليه وطريق اطراد هذا الوجه في كلام المنتظم من الحروف والمسموع أنه عبارة عن كلام الأزلي
ومرجع الصدق والكذب المعنى وأما وجه استحالة النقص ففي كلام البعض أنه لا يتم إلا على رأي المعتزلة
القائلة بالقبح العقلي قال إمام الحرمين لا يمكن التمسك في تنزيه الرب عن الكذب بكونه نقصا لأن الكذب
عندنا لا يقبح لعينه وقال صاحب التلخيص الحكم بأن الكذب نقص إن كان عقليا كان قولا بحسن
الأشياء وقبحها عقلا وإن كان سمعيا لزم الدور وهذا مبني على أن مرجع الأدلة السمعية إلى
كلام الله تعالى وصدقه وأن لا صدق للنبي صلعم بالمعجزة [illegible] وقد عرفت ما فيه وقال صاحب
المواقف لم يظهر لي فرق بين النقص في الفعل وبين القبح العقلي بل هو هو بعينه وأنا أتعجب من كلام هؤلاء

المحقق

المحققين الواقفين على محل النزاع في مسئلة الحسن والقبح والجواب أن كلامه في الأزل لا يتصف
بالماضي والحال والمستقبل لعدم الزمان وإنما يتصف بذلك فيما لا يزال بحسب التعلقات وحدوث
الأزمنة والأوقات وتحقيق هذا مع القول بأن الأزلي مدلول اللفظي عسير جدا وكذا القول بأن المتصف
بالمضي وغيره إنما هو اللفظ الحادث دون المعنى القديم هو س الرابع لو كان كلامه أزليا لكان يشتمل على
أمر ونهي وخبر واستخبار ونداء وغير ذلك وحينئذ لو كان أزليا لزم الأمر بلا مأمور والنهي بلا منهي و
الإخبار بلا سامع والنداء والاستخبار بلا مخاطب وكل ذلك سفه وعبث لا يجوز أن ينسب إلى
الحكيم تعالى وتقدس وأجيب بوجوه أحدها للعبد الله بن سعيد القطان في أن كلامه في
الأزل ليس بأمر ولا نهي ولا خبر وغير ذلك وإنما يصير إحدى الأقسام فيما لا يزال فإن قيل وهو الجنس
يجب أن يكون لهذه الأنواع ليس بمعقول وأيضا النقض على القديم فكلما جاز أن يكون أمرا وخبرا
يعرض له التنوع بحسب التعلقات الحادثة من غير أن يتغير في نفسه وثانيها أن وجود المخاطب ليس بلازم
في الكلام النفسي وأما اللفظي فيكفيه وجوده في العقل وثالثها أن السفه والعبث إنما يلزم لو خوطب
المعدوم ولم يوجد من علمه وأما على تقدير وجوده بأن يكون طلبا للفعل ممن سيكون عليه أي طلب أزلي
نعم ولله الأزلي أخبر صادق بأنه سيولد ويكون في خطاب النبي صلعم بأولئك ويعمهم كل مكلف
يولد إلى يوم القيمة إذ اختصاص خطابه بأهل عصره وثبوت الحكم فيمن عداهم بطريق القياس بعيد
جدا نعم لو قيل خطاب الحاضرين قصدا والغائبين والمعدومين ضمنا وتبعا لم [illegible] السفه
ليس خطابا لشيء [illegible] وعلم أن هذا الجواب هو المشهور عند الجمهور وكلامهم مشيرون إلى معناه أن
المعدوم مأمور في الأزل بأن يحصل ويأتي بالفعل على تقدير الوجود والمعدوم ليس بمأمور في الأزل
لكن لما استمر الأمر الأزلي إلى زمان وجوده صار بعد الوجود مأمورا ورابعها أن السفه هو الحكم
على الحكيم بالكليم والأمر الأزلي ليس كذلك لعدم ترتب الحكم عليه فيما لا يزال هو س الخامس الوجه
الخامس والسادس من تشكيكات المعتزلة أن الأمر لو كان أزليا لكان التكليف باقيا بعد الحشر في دار
الجزاء لأن ما ثبت قدمه امتنع عدمه ولما اختص تكليم موسى بالطور بل استمر أزلا وأبدا واللازم باطل
إجماعا وجوابهما أن الكلام وإن كان أزليا لكن تعلقاته بالأشياء فيما لا يزال حادثة [illegible]
فأصيبا فينقطع الأمر بحصول [illegible] وينقطع عند موته وينقطع الكلام لموسى صلعم عن
الطور على أن إذا تحقق في المختص بالطور سماع الكلام [illegible] الجواب عن الوجه السابع
وهو أن القديم يستوي نسبته إلى جميع ما يصح تعلقه به كما في العلم والقدرة فيتعلق الأمر والنهي بكل